يتعلق به ومن ثم يقال ان في بدل الاشتمال ذكر الشيء اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقرير الاشتمال على ذكر الشيء صريحا من بين وما قيل ان سعود اجزلا زال وكاسمه حال من الضمير المستكن في لا زال ليس بسديد لان الحال قيد لعامله وهو اي عامله ههنا اعني لا زال دعاء للولد والقيد ينافيه اي ينافي الدعاء لان الدعاء المطلق افصح واولى من المقيد وما قيل ان سعود اجزلا زال وكاسمه متعلق به قدم على كلا التقديرين للسجع ولم يتعرض اليه الشارح لان فيه تقييد الدعاء وتكلف التقديم والتاخير ايضا وانما يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كلاما تاما اذ لو كنت ساكتا على مرفوع كان لم يكن كلاما كما اذا نطقت بالمبتدا وحده ومن ثم بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ما هو بالضم والتشديد والزيادة بالخفيف اولى اي ولاجل انها لا تتم بمرفوعها كلاما تاما عد لواحق تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل اي علامته وخاصته وهو اي رسمه ان يتم الكلام به وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموه مفعولا به لانه ليس على رسمه بل زايد عليه اذ لا يتم الكلام بدونه وهو اي رسم المفعول كونه فضلة يتم الكلام بدونه وانه يجوز تقديم اخبار هذه الافعال الناقصة على اسمائها مثل كان قائما زيد لانه كتقديم المفعول على الفاعل وهو جائز وفي هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على انفسها مثل قائما كان زيد وهو اي تقديم اخبارها على انفسها على ثلاثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق وهو

٤٧

وهو مجرد اي من كان منه الى راح لانها افعال صريحة هذا عازي الى الجمهور خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة موافقا لما قاله المنطقيون في تقديم المنصوب عليها كما جاز تقديم المفعول به المنصوب على ساير الافعال نحو زيدا ضربت وقسم لا يجوز تقديمه اتفاقا وهو ما اي فعل وجد في اوله لفظة ما من هذه الافعال وهو خمسة افعال وكلمة ما مانعة من التقديم لانها اما نافية وهي في ما زال وما انفك وما فتئ وما برح فلها اي لما النافية صدر الكلام لكونها مغيرة الكلام من الثبوت والمعنى الى النفي والمغير قبل المغير ليعلم ان الكلام على النفي من الثبوت من اول الامر واما مصدرية وهي في ما دام فلا يتقدم معموله عليها لان معمول الصدر لا يتقدم وقسم مختلف فيه وهو ليس ذهب الكوفيون وكثير من المحققين كعبد القاهر وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو الى عدم جواز تقديمه عليه والصحيح الجواز وهو مذهب اكثر البصريين نحو قائما ليس زيد لوقوعه في القران نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول يعني يوم لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس فتقديم معموله اولى وقد استدل لوانها فعلية ليس بهذا التقديم فانه لو كان حرفا لما جاز التصريف بالتقديم والتاخير قالوا ان اصله ليس كعلم ولما لم يكن من الافعال المتصرفة التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرها ولم يجيء منه الاربعة بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها الى حال لا يكون

العذاب

مطلب ليس

جواب لما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)